يقام بمشاركة 220 شركة قطريّة

«Ooredoo» الكويت ترعى معرض «صُنع في قطر 2020»

محمد بن عبدالله آل ثاني

وقّعنا كل من غرفة قطر وشركة Ooredoo الكويت، الأولى في تقديم أحدث خدمات الاتصالات الرقمية والمبتكرة في الكويت، عقد رعاية معرض «صنع في قطر2020»، لتكون بموجبه راع رسمي للاتصالات طوال فترة المعرض والذي سيقام في دولة الكويت في الفترة من 19 إلى 22 الجاري.

يقام المعرض، الذي يعقد للمرة الثالثة هذا العام خارج دولة قطر، على مساحة 10 آلاف متر مربع في أرض المعارض بمعرض الكويت الدولي، وتشارك فيه نحو 220 شركة صناعية قطرية.

وحول مشاركة Ooredoo الكويت، أعرب الرئيس التنفيذي محمد بن عبدالله آل ثاني عن فخره بهذا الحدث الذي وصفه بـ «احتفالية مميزة بين الكويت والدوحة تقام في شهر مميز، شهر فبراير الكويت».

وأضاف آل ثاني بالقول: « سعداء بهذه المشاركة والتواجد في حدث مهم يعد الأكبر من نوعه في منطقة الخليج، ويغمرنا الفخر والاعتزاز اليوم ونحن هذا المشروع الخليجي المميز الذي يجمع إبداعات كافة الشركات والمصانع القطرية تحت مظلة واحدة على أرض الكويت الغالية، الأمر الذي يتيح للشباب الكويتي الالتقاء بأصحاب المصانع ورجال الأعمال والمستثمرين والتعرف عن كثب على الصناعة القطرية ومميزاتها في مختلف المجالات.»

وختم قائلا: «هذا المعرض يعتبر منصة مثالية للتباحث حول إقامة شراكات وتحالفات تسهم في تعزيز صناعات دولة قطر، خصوصا تلك التي تعتمد على التكنولوجيا الحديثة. كما أن مشاركة Ooredoo تأتي انطلاقا من استراتيجيتنا المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية والمبنية على قيم التواصل مع كافة فئات المجتمع والاهتمام بهم وإثراء حياتهم الرقمية وتحدي كافة العقبات التي من الممكن أن تقف عثرة في طريق نهضة وتقدم مجتمعاتنا».

من جانبه أشاد مدير عام غرفة قطر صالح بن حمد الشرقي بمشاركة Ooredoo الكويت شاكرا، منوها بان هذه الرعاية تعكس اهتمامها بدعم التعاون بين الشركات القطرية والكويتية وتوفير المناخ الملائم لتعزيز الاستثمارات المتبادلة والمشتركة، خاصة وأن المعرض يعتبر منصة تجمع أصحاب الأعمال والمصنعين القطريين، مع نظرائهم الكويتيين.

وأكد الشرقي قائلا «أن هناك تقاربا كبيرا على مستوى القطاع الخاص في البلدين، بشكل يفتح المجال أمام الشركات المشاركة لعقد شراكات وصفقات وتحالفات مع الشركات الكويتية».

ويهدف معرض صنع في قطر الذي تنظمه غرفة قطر بالتعاون مع وزارة التجارة والصناعة، وبشراكة استراتيجية مع بنك قطر للتنمية، وبتنسيق مع غرفة تجارة وصناعة الكويت، إلى تعزيز التعاون المشترك بين الشركات القطرية ونظيرتها الكويتية، وتبادل الخبرات مع الشركات الكويتية في القطاعات الصناعية، بالإضافة إلى تعريف المجتمع الكويتي بالمنتج القطري، وفتح أسواق خارجية جديدة أمام الشركات القطرية بصناعاتها المتنوعة الكبيرة والصغيرة.

يشار إلى أن Ooredoo الكويت، تأسست في ديسمبر من عام 1999 وهي إحدى الشركات التابعة لمجموعة Ooredoo العالمية. تقدم الشركة خدمات الاتصالات المتنقلة والإنترنت وطرح أحدث الأجهزة الذكية مع باقات شهرية ذات قيمة تنافسية تلبية احتياجات العملاء وتحقيق تطلعاتهم، علاوة على تقديمها الخدمات والعروض المصممة لقطاع الشركات. كما وقد كانت السباقة في طرح أحدث خدمات الاتصالات الرقمية في الكويت.

أسواق الأسهم العالمية تسجل ارتفاعاً 2.45 في المئة

«كفيك»: مؤشر MSCI للأسواق الخليجية ينخفض -2.65 في المئة خلال يناير

مؤشر تاسي السعودي يسجل أسوأ أداء خليجي خلال يناير

أوضحت الشركة الكويتية للتمويل والاستثمار (كفيك) في تقريرها لشهر يناير عن الأسواق المالية، والذي يسلط الضوء على أداء أسواق المال العالمية الرئيسية بالإضافة للأسواق الخليجية مع تحليل لأداء السوق وارتباطه بأهم المجريات والأحداث الاقتصادية المؤثرة.

الأسواق العالمية

شهدت أسواق الأسهم العالمية إرتفاعا خلال شهر يناير، حيث سجل مؤشر MSCI للأسواق العالمية إرتفاعاً بنسبة +2.45٪ خلال الشهر. كما سجل مؤشر NIKKEI 225 أفضل أداءً يليه المؤشر الألماني ومؤشر SP 500. و في الولايات المتحدة الأمريكية، ارتفع مؤشر SP 500 بنسبة +2.04٪ ويرجع ذلك للتوقعات بإستمرار المجلس الإحتياطي الفيدرالي في خفض أسعار الفائدة والتقدم الإيجابي في العلاقة التجارية بين الولايات المتحدة والصين حيث يقوم الطرفان بوضع اللمسات الأخيرة على المرحلة الأولى من الصفقة. بالإضافة إلى ذلك، خفض مجلس الاحتياطي الفيدرالي أسعار الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس للمرة الثالثة لهذا العام، مشيرا بذلك إلى التضخم الخفيف والمخاوف بشأن النمو العالمي. وفي اليابان، سجل مؤشر NIKKEI 225 أفضل أداءً، حيث ارتفع المؤشر بنسبة +5.38٪، وكانت الزيادة مدعومة بإستعداد الحكومة ودعمها للإقتصاد عن طريق التسهيل المالي والإنفاق المرن والإصلاحات الهيكلية. أما في ألمانيا، إرتفع المؤشر الألماني DAX بنسبة +3.53٪، وجاء ذلك الإرتفاع مدعوماً من البنك المركزي الأوروبي. وفي المملكة المتحدة، سجل مؤشر FTSE 100 إنخفاضا بنسبة -2.16٪ خلال الشهر بسبب المفاوضات لخروج المملكة المتحدة من الإتحاد الأوروبي حيث لم يتمكن رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون من تسليم مذكرة خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي بحلول الموعد النهائي وإضطر البرلمان البريطاني إلى طلب تمديد من الإتحاد الأوروبي، و في الصين، إرتفع مؤشر Shanghai Composite بنسبة +0.37٪ حيث تعمل الولايات المتحدة والصين على إكمال المرحلة الأولى من الصفقة التجارية، في أسواق السلع، إرتفعت أسعار النفط مع إرتفاع خام غرب تكساس WTI بنسبة +0.37٪ ليغلق عند 54.2 دولار أمريكي للبرميل، وإرتفع خام برنت Brent بنسبة +1.95٪ ليغلق على 59.6 دولار أمريكي للبرميل. ويعود هذا الإرتفاع في أسعار النفط الخام بسبب إنخفاض إنتاج أوبك والتقدم في المراحل الأخيرة من الإتفاق التجاري بين الولايات المتحدة والصين.

الأسواق الخليجية

إنخفض مؤشر MSCI GCC للأسواق الخليجية بنسبة -1.09% منذ بداية الشهر، حيث سجل مؤشر تداول في المملكة العربية السعودية أسوء أداء، في المقابل سجل مؤشر البحرين أفضل أداءً. في الكويت، مؤشر السوق العام الكويتي للأوراق المالية ارتفع بنسبة +0.74% منذ بداية الشهر بدعم من قطاع النفط والغاز بنسبة +4.45%. في عمان، إرتفع مؤشر السوق بنسبة +2.46%، بمساهمة إيجابية من القطاع الصناعي بنسبة +4.93%. في المملكة العربية السعودية، إنخفض مؤشر التداول السعودي بنسبة -1.70% منذ بداية الشهروذلك بمساهمة سلبية من قطاع الإتصالات بنسبة -6.42%. وقطاع الطاقة بنسبة -3.63% والقطاع التجاري والمهني بنسبة -2.93%. و في البحرين، سجل مؤشر سوق البحرين أفضل أداءً حيث إرتفع بنسبة +2.95% منذ بداية الشهر، بمساهمة إيجابية من القطاع الصناعي بنسبة +7.68% وقطاع البنوك بنسبة +4.15%. في قطر، فقد إرتفع مؤشر سوق قطر بنسبة +0.18% منذ بداية الشهر، بمساهمة إيجابية من قطاع البنوك وقطاع الخدمات المالية بنسبة +1.91%. أما في دولة الإمارات العربية المتحدة، سجل مؤشر سوق أبوظبي ارتفاعا بنسبة +1.58% منذ بداية الشهر، بمساهمة إيجابية من قطاع الخدمات الإستهلاكية الذي ارتفع بنسبة +69.56% وقطاع الخدمات بنسبة +3.72% وقطاع العقارات بنسبة +3.46%. أما مؤشر سوق دبي المالي ارتفع بنسبة +0.92% منذ بداية الشهر، بمساهمة إيجابية من قطاع الإتصالات بنسبة +4.53% وقطاع البنوك بنسبة +3.81%.

تضم بعض موظفي البنك في إدارات مختلفة

بنك الخليج يطلق مجموعة «السواعد» التطوعية

سلمى الحجاج

أطلق بنك الخليج مجموعة "سواعد الخليج" التطوعية، التي تضم مجموعة من موظفي البنك في إدارات مختلفة. ويهدف إطلاق المجموعة إلى تعزيز التزام بنك الخليج نحو المسؤولية الاجتماعية، عبر توسيع دائرة مساهماته المجتمعية في داخل وخارج البنك. وتتضمن هذه المساهمات تنظيمه ومشاركته في حملات تنظيف الشواطئ، وتوزيع الأغذية على الأسر المحتاجة في رمضان، ودعم فريق التنظيم في ماراثون بنك الخليج 642، بالإضافة إلى تمثيل البنك في قوت ماركت.

وتضم "سواعد الخليج" موظفين من عدة أقسام ومناصب في البنك، بما فيها أعضاء الإدارة العليا. ويتلقى الأعضاء تدريبات سنوية حول الاستجابة للطوارئ، حتى يكونوا في أتم الاستعداد عند الحاجة. ويغطي هذا التدريب المهارات الأساسية اللازمة لحالات الطوارئ مثل الإنعاش القلبي الرئوي CPR، وضغطات البطن لإدارة مجرى الهواء التنفسي، إضافة إلى الإسعافات الأولية للبالغين والأطفال.

وحول ذلك، قالت مدير عام الموارد البشرية في بنك الخليج، سلمى الحجاج: "مجموعة سواعد الخليج تعكس ثقافة عريقة في بنك الخليج الذي طالما شجع موظفيه على التطوع. اليوم نطلق مجموعة سواعد الخليج لتكون وجهة لكل موظفي البنك الباحثين عن فرص تطوعية في عدة مجالات وفعاليات تنظمها على مدار العام."

ومن الجدير بالذكر أن بنك الخليج هو أكبر جهة داعمة في الكويت لمؤسسة إنجاز، وهي جمعية غير حكومية وغير ربحية هدفها تطوير المواهب الشابة وتعزيز ثقافتهم المالية ودورهم على مستوى قطاع الأعمال، وذلك سعيًا لمواجهة التحديات الاقتصادية الاستراتيجية التي تواجهها البلاد والمنطقة بشكل عام. فقد رعى بنك الخليج العديد من البرامج التعليمية ودورات ريادة الأعمال الموجهة لطلاب المدارس الثانوية (الحكومية والخاصة) وطلاب الجامعات. وفي العام الماضي، تطوع أكثر من 282 موظف من بنك الخليج في عدة مدارس وجامعات في أنحاء الكويت، وقد تمكنوا من التأثير بشكل إيجابي على أكثر من 3,275 طالبًا.

«ASAR» يقدم المشورة القانونية لتحالف مشروع شراكة محطة أم الهيمان

لقطة جماعية للمسؤولين

يسر مكتب الرويح وشركاه للمحاماة – ASAR ، وهو مكتب المحاماة والاستشارات القانونية الرائد في دولة الكويت وأحد أبرز المكاتب القانونية في المنطقة، أن يعلن بأنه قدم المشورة القانونية في دولة الكويت للتحالف المكون من كل من شركة دبليو تي اي واسرتكنيك جي ام بي اتش (WTE WASSERTECHNIK GMBH) وشركة الاستشارات المالية الدولية القابضة ش.م.ك.ع. («التحالف») الذي رسى عليه مشروع محطة أم الهيمان لمعالجة مياه الصرف الصحي ، وهو مشروع سيتم إنشاؤه وتطويره بموجب قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص تحت رعاية هيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام و الخاص ووزارة الأشغال العامة. وقد تم توقيع الاتفاقيات الخاصة بالمشروع في 23 يناير 2020.

يشمل المشروع إنشاء محطة جديدة لمعالجة مياه الصرف الصحي ضمن حدود محطة أم الهيمان الحالية لتنقية المياه، وذلك لمعالجة مياه الصرف الصحي بطاقة أولية يومية تبلغ 500 ألف متر مكعب ، كذلك إنشاء 450 كيلومتراً من أنابيب الصرف الصحي ونقل المياه للمعالجة بالإضافة إلى بناء محطة كهرباء فرعية. وسيتضمن تصميم المحطة، التي ستستخدم أحدث تكنولوجيا معالجة مياه الصرف الصحي، إمكانية زيادة الطاقة الاستيعابية بمقدار 200 ألف متر مكعب يومياً، بحيث ستبلغ الطاقة الاستيعابية الإجمالية 700 ألف متر مكعب يومياً. ويتكون المشروع من جزئين، أحدهما سيتم تطويره وفقًا لنظام البناء والتشغيل والتحويل (BOT) والثاني وفقاً لنظام التصميم والبناء والتشغيل (DBO).

وستكون شركة دبليو تي اي WTE، بصفتها المقاول الرئيسي، مسؤولة عن تصميم وبناء محطة معالجة مياه الصرف الصحي والتي تبلغ كلفة بنائها حوالي 719 مليون دولار أمريكي، كما ستقوم شركة دبليو تي اي WTE وبالشراكة مع مقاولين آخرين ببناء شبكة لنقل مياه الصرف الصحي بطول 450 كم بالإضافة إلى محطات الضخ والتي تبلغ كلفة بنائها الإجمالية حوالي 1.1 مليار دولار أمريكي. وسيكون المشروع بكلفة بناء إجمالية تقدر بحوالي 1.8 مليار دولار أمريكي (بالإضافة إلى تكاليف تمويل المشروع وتشغيله)، أحد أكبر مشاريع معالجة المياه وأكثرها تشعبا في العالم.

وسيساهم هذا المشروع الرائد بوضع بعض الأسس التي سيتم الأخذ بها مستقبلاً لجهة الوثائق والعقود الخاصة بمشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص وكيفية هيكلتها وتمويلها في دولة الكويت، والتي يتوقع أن يكون لها تأثير على مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص المستقبلية في دولة الكويت، وفي بقية دول مجلس التعاون الخليجي.

بالإضافة إلى تقديم المشورة القانونية للتحالف بخصوص مشروع الشراكة الرائد هذا، وهو أول مشروع يتم طرحه بنجاح بموجب القانون رقم 116 لعام 2014 بشأن الشراكة بين القطاعين العام والخاص ، فقد ساهم مكتب ASAR جنباً إلى جنب مع التحالف ومكتب هوجان لوفلز ال ال بي (وهو المستشار الدولي للتحالف) في المفاوضات التي جرت بشأن كافة الاتفاقيات الخاصة بالمشروع (بما في ذلك اتفاقية الشراكة، واتفاقية المساهمين والاتفاقيات الخاصة بمقاولات المحطة) وكذلك المفاوضات الخاصة بمستندات تمويل المشروع وباتمام هذه المفاوضات مع ممولي المشروع المكون من ستة بنوك دولية ومحلية. كما تولى مكتب ASAR عملية تأسيس مختلف الشركات التي أنشئت لتنفيذ المشروع.

ويشمل فريق ASAR المشارك في هذا المشروع، الشريك إبراهيم ستوت، والشريك محمد أبو الوفا، والشريكة أكوسا باتوالا، والمستشارة القانونية الأولى دانيا ديب، والمستشار القانوني الأول طلال بجاني بالإضافة إلى محامين آخرين في المكتب.

وقد صرح إبراهيم ستوت، الشريك في مكتب ASAR: «نحن سعداء بتمثيلنا للتحالف في هذا المشروع التاريخي الذي له أهمية قصوى لدولة الكويت. بعد مشاركتنا في مشروع محطة شمال الزور الأولى للطاقة وهو أول مشروع للشراكة بين القطاعين العام والخاص تم اتمامه في الكويت، فإن مشاركتنا في هذا المشروع أيضاً هي شهادة على قوة وعمق الثقة التي وضعها المستثمرون الأجانب في مكتبنا. وتسلط هذه الصفقة الأخيرة الضوء على قدرات مكتبنا في خدمة المستثمرين الدوليين في السوق الكويتية".

وأشارت أكوسا باتوالا، الشريكة في مكتب ASAR إلى ما يلي: «نحن سعداء لأننا كنا جزءًا من هذا المشروع الرائد والسباق والذي استغرق إعداده أربع سنوات. لقد تشرفنا بالعمل مع التحالف وتمثيله في هذه الصفقة البارزة ونحن نقدر الثقة التي وضعوها في مكتبنا كما نتطلع إلى مواصلة مساعدة عملائنا في متابعة هذا المشروع».

هذا ويقدم مكتب الرويح وشركاه – ASAR من خلال مكاتبه في كل من دولة الكويت ومملكة البحرين، إلى جانب المكاتب الزميلة في الدول الأخرى، خدماته الاستشارية المتكاملة لقاعدة عملاء واسعة في قطاعات مختلفة، وذلك دعماً لأنشطتهم التجارية في دولة الكويت وفي جميع أنحاء دول مجلس التعاون الخليجي والمنطقة.

وقد تم تصنيف مكتب ASAR بصورة مستمرة لريادته في مجال قانون التجارة والشركات بدولة الكويت وذلك من قبل مؤسسات تصنيف مرموقة مثل Chambers Global، وInternational Guide Financial LAW Review (IFLR))، و Legal 500 . وقد حصل المكتب أيضا خلال عام 2019 على جائزة IFLR «مكتب المحاماة الأكثر إبتكاراً في دولة الكويت»، وهي جائزة يسر مكتبASAR الفوز بها للسنة الحادية عشرة على التوالي.